مجلة القرطاس
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index

الإهمال البشري وعملية إضراره بمشاريع التنمية المستدامة
(دراسة على عينة عشوائية طبقية من القطاعات الوظيفة العامة في بلدية بنى وليد بليبيا) - (واقع الإهمال المتعمد وغياب القوانين)

د. مبارك الكوني بالرقدو*
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ، فرع الساحل الغربي ، ليبيا
Dr.Mubarak.elkoni@gmail.com
0009-0001-9909-3635

تاريخ الارسال 2026/6/12م تاريخ القبول 2026/7/28م

Research Paper

Human Negligence and its Detrimental impact Sustainable Development Projects

(A study based on a stratified random sample from public service sectors in the bani Walid, Municipality, Libya) (the reality of deliberate negligence and the absence of regulations)

Prepared by :
Dr. Mubarak A-Koni Balraaqdu Associate Profess- Libany Academy for Postgraduate Studies- West Coast Branch
Dr.Mubarak.elkoni@gmail.com

Study Abstract:
This study aims to identify the behavioral, cultural, social, and financial indicators among employees in service-sector supervisory bodies in the city, as reflected in the decline of ethical values and the reduced level of services provided to citizens. It also seeks to identify variations in the respondents' attitudes and contribute to developing practical solutions to address the

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

phenomenon of administrative negligence in the administrative sectors of Bani Walid Municipality.

Research Methodology:

The study employed the scientific method, as it provides more accurate information. It also relied on the descriptive-analytical method, which is one of the most widely used methods in the social sciences. Regarding the stratified random sample, it was selected from the study population, which consisted of **19,762 individuals**. The study sample comprised **395 employees** working in the administrative supervisory bodies of Bani Walid Municipality.

The study reached the following main findings:

Most respondents confirmed that the phenomenon of negligence in providing services to citizens in the health and education sectors reached **68.6%**. The phenomenon of prioritizing private interests over public interests by officials reached **72.4%**. The encroachment on the state's public plans reached **61.1%**. The phenomenon of narrow regionalism and tribalism reached **66.3%**. Behavioral corruption and the misuse of public funds reached **76.7%**. The phenomenon of favoritism and personal connections reached **69.6%**, while the phenomenon of embezzlement of public funds reached **75.7%**.

Keywords: Job Negligence, Sustainable Development, Ethical Values, Behavioral, Cultural, Financial, and Social Indicators.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المؤشرات السلوكية والمؤشرات الثقافية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات لمالية للموظفين في المراقبات الخدمية في المدينة، المتمثلة في تدني القيم الأخلاقية وانخفاض مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، وإلى معرفة التباين في اتجاهات المبحوثين، وأيضاً الإسهام في وضع حلول عملية لمعالجة ظاهرة الإهمال الإداري، في القطاعات الإدارية لبلدية بني وليد.

أما عن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة: المنهج العلمي بوصفه منهجاً يوفر معلومات أكثر دقة، وأيضاً اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي

يعد أكثر استخداماً في العلوم الاجتماعية، و**بالنسبة للعينة العشوائية الطبقية في هذه الدراسة:** تم اخيارها من خلال مجتمع الدراسة والبالغ عدده (19762) مفردة، أما عن عينة الدراسة تتألف من (395) مفردة من العاملين في القطاع الوظيفي بالمراقبات الإدارية ببلدية بني وليد، **وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج:** إن معظم أفراد العينة من المبحوثين يؤكدون على أن ظاهرة الإهمال المتعد في تقديم الخدمات للمواطنين في قطاع الصحة والتعليم، بلغت وبنسبة 68.6%، وظاهرة تغليب المصلحة الخاصة عن العامة من قبل المسؤولين، بلغت وبنسبة 72.4%، وظاهرة التعدي على المخططات العامة للدولة، بلغت وبنسبة 61.1%، وظاهرة الجهوية والقبلية الضيقة، بلغت وبنسبة 66.3%، وظاهرة الفساد السلوكي والاعتداء على المال العام، بلغت وبنسبة76.7%، وظاهرة الوساطة بلغت وبنسبة 69.6%، وظاهرة سرقة المال العام، بلغت وبنسبة 75.7%.

الكلمات المتقاطعة: الإهمال الوظيفي، والتنمية المستدامة، والقيم الأخلاقية، والمؤشرات السلوكية والثقافية، والمالية، والاجتماعية.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المؤشرات السلوكية والمؤشرات الثقافية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات المالية للموظفين في القطاعات الخدمية في المدينة، المتمثلة في انخفاض مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، وإلى معرفة التباين في اتجاهات المبحوثين، والإسهام في وضع حلول عملية لمعالجة ظاهرة الإهمال الإداري، في القطاعات الإدارية لبلدية بني وليد.

أما عن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة: المنهج العلمي بوصفه منهجاً يوفر معلومات أكثر دقة، وأيضاً اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أكثر استخداماً في العلوم الاجتماعية، و**بالنسبة للعينة العشوائية الطبقية في هذه الدراسة:** تم اخيارها من خلال مجتمع الدراسة والبالغ عدده (19762) مفردة، أما عن عينة الدراسة تتألف من (395) مفردة من العاملين في القطاع الوظيفي بالمراقبات الإدارية ببلدية بني وليد.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج: إن معظم أفراد العينة من المبحوثين يؤكدون على أن ظاهرة الإهمال المتعد في تقديم الخدمات للمواطنين في قطاع الصحة والتعليم، بلغت وبنسبة 68.6%، وظاهرة تغليب المصلحة الخاصة عن العامة من قبل

المسؤولين، بلغت وبنسبة 72.4%، وظاهرة التعدي على المخططات العامة للدولة، بلغت وبنسبة 61.1%، وظاهرة الجهوية والقبلية الضيقة، بلغت وبنسبة 66.3%، وظاهرة الفساد السلوكي والاعتداء على المال العام، بلغت وبنسبة76.7%، وظاهرة الوساطة بلغت وبنسبة 69.6%، وظاهرة سرقة المال العام، بلغت وبنسبة 75.7%.

الكلمات المتقاطعة: الإهمال الوظيفي، والتنمية المستدامة، والقيم الأخلاقية، والمؤشرات السلوكية والثقافية، والمالية، والاجتماعية.

المقـدمة:

إن الفساد الإداري بمختلف أنواعه هو ظاهرة غير مرغوب فيها، ومحرمة دنياً وأخلاقياً وقانونياً، ويعتبر كل من يقوم بعمل الفساد أو نشره في وسط المجتمع، يعتبر منبوذاً ويعاقب عليه بالنص الشرعي والقانون الوضعي، ومن هنا تعتبر ممارسة الفساد الإداري إذا استغل في مجال الوظيفة العامة بكل ما تحمله من خدمات للإنسان في كل مجالات الحياة، أمراً غير مقبول، لأن الوظيفة تكليفاً وليست تشريفاً، الوظيفة تعتبر في حكم الأمانة والوطنية وليست سلعة تتم المتاجرة بها وتصبح مصدراً للفساد بمختلف أنواعه وأشكاله في وسط المجتمع.

ومن هنا نجد أن الفساد الإداري والسلوكي خاصة في المجتمع الذي يتصف بالبدوي والريفي واحياناً بالقبلي يساهم في تبدل القيم والأخلاق ونشر السلبية بين أفراد هذا المجتمع الذي له من الخاصية التي تميزه عن المجتمعات الأخرى.

الفساد بما يحمله من أنواع، يشوه البنية التحتية الاجتماعية كما يساهم في تصدع النسيج الاجتماعي، وذلك من خلال صعود القلة من ذوي الكفاءات المتدنية الموجودين في المجتمع على حساب الأكثرية من العقلاء والمؤهلين للقيادة الإدارية، ومع الأسف أن هذا ما وصل إليه مجتمعاً الليبي اليوم.

اولاً- اشكالية الدراسة:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية إنسانية سلبية لا يخلو أي مجتمع منها، وخاصة أجهزة الإدارة التي تدير مشروعات التنمية المستدامة التي تودي الى أفعال منحرفة تتأثر بالعديد من العوامل، إضافة الى مجموعة من الأفعال السلبية، التي تتعارض مع أخلاق الشعوب وخاصة العربية والإسلامية، وباعتبار ما لاحظه الباحث في هذه المنطقة من تدني في القيم الأخلاقية وانخفاض وتدني في الخدمات التي تقدم إلى المواطن في منطقة الدراسة، والتعدي على الأراضي المملوكة للدولة والمباني

المخصصة للمكاتب الإدارية العامة والمشروعات الزراعية التي تمثل التنمية المستدامة، وانحراف المسؤولين المكلفين بإدارة هذه المشروعات الاستراتيجية في التنمية المستدامة من صناعية وزراعية في ليبيا بشكل عام ومنطقة البحث بشكل خاص وعجز الباقي الاخر عن فعل شيء وغير ذلك من أنواع الفساد الذي يؤدي بدوره الى الإهمال المتعمد الذي التي يتحدث عنها المواطن في كل وقت، حيث يعتبر من مؤشرات الراي العام، إضافة الى الاختيارات الغير مناسبة في المجالس البلدية ...الخ من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للوقوف على اهم العوامل المسببة في الإهمال المتعمد، ولذلك طرح الباحث مشكلة دراسته المتمحورة عن حول الإهمال الإداري المتعمد وآثاره على مشاريع التنمية المستدامة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه ما الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والمالية التي يتركها الإهمال الإداري المتعمد على مشاريع التنمية المستدامة في المجتمع الليبي عامة ومدينة بني وليد خاصة.

ثانياً ــ التســـــاؤلات:

تنطلق هذه الدراسة من توجهات نظرية وميدانية تبحث في مؤشرات الفساد والاهمال الإداري والسلوكي، التي تعيق بناء الدولة ومشاريع التنمية المستدامة في ليبيا (ومدينة بنى وليد أنموذجاً) ووفقاً لهذه المؤشرات يتم تحديد التساؤل الرئيس للدراسة على النحو التالي:

ــ هل توجد مؤشرات الفساد الإداري والسلوكي بمؤسسات الدولة في مدينة بنى وليد بما ينعكس على بناء الدولة ومشروعات التنمية المستدامة؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيس يحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد والاهمال الإداري في قطاعاتهم؟

2- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد السلوكي في إدارة قطاعاتهم؟

3- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد المالي في إدارة قطاعاتهم؟

ثالثاً ــ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الآتي: -

1- محاولة التعرف على مستوى الفساد والاهمال الإداري والسلوكي وتأثير ذلك على مشروعات التنمية المستدامة وبناء الدولة بشكل عام، وعلى تدني مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطن.

2- محاولة التعرف على اتجاهات المبحوثين نحو مؤشرات الفساد والإهمال في منطقة الدراسة من خلال دراسة هذه المؤشرات وما مدى تأثيرها على برامج التنمية المستدامة وخططها التي أعدتها الدولة.

3- محاولة التعرف على التباين في اتجاهات المبحوثين نحو مؤشرات الفساد والإهمال المتعمد.

4- محاولة الإسهام في وضع حلول علمية لهذه الظاهرة من خلال ما نتوصل إليه من نتائج خلال هذه الدراسة.

رابعا ــ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل موضوعاً مهماً وحساساً يمس المجتمع بأسره، ولذا الواجب علينا في هذه الدراسة تسليط الضوء عن الفساد والاهمال بكل أنواعه وأشكاله، ومعرفة أهم المؤشرات التي تؤدي إلى الفساد الإداري والسلوكي الذي يرى فيه الباحث انه متعمد، وحيث اصبح فيما بعد معوق من معوقات التنمية المستدامة في المجتمعات وخاصة البدوية والقبلية الفقيرة التي تعيش قريبة من خط الفقر، ولذا تعتبر هذه الدراسة مهمة جداً في معرفة مؤشرات الفساد في ليبيا وفي منطقة الدراسة بالتحديد وتتلخص هذه الأهمية في نقطتين هما :

1- إعداد هذه الدراسة عن واقع الفساد في ليبيا بمختلف أنواعه وعلاقته بعرقلة مشروعات التنمية المستدامة وبناء الدولة، فإن نتائج الدراسة سوف تجيب عن التساؤلات التي تطرح حول الفساد المنتشر في ليبيا، والذي وصل إلى درجة الخطر الذي يهدد المجتمع بأسره.

2- سوف يقوم الباحث بإعداد مقياس يتضمن أهم مؤشرات الفساد الإداري والسلوكي، الذي نرى أنه يعطينا إجابات حول الفساد والاهمال الذي يعيق مشروعات التنمية المستدامة التي تعتبر اهم روافد اقتصاد الدولة.

3- محاولة جمع المعلومات التي سوف يتم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، والتي يمكن توظيفها واستخدامها في الحد من انتشار ظاهرة الفساد والاهمال الإداري والسلوكي التي يعاني منه المجتمع الليبي، وذلك من خلال استخدام الأسس العلمية التي يقع عليها واقع الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد.

خامساً ــ مصطلحات الدراسة:

تحديد وتعريف مفاهيم الدراسة تعتبر من العناصر المهمة في تقديم أي دراسة علمية، وخاصة في العلوم الإنسانية منها علم الاجتماع المعروف بتداخل مصطلحاته ومفاهيمه، ومن هنا يتوجب على الباحث توضيح ذلك، بحيث تبدأ واضحة وغير متداخلة، وتفادي الصعوبات التي يحتمل أن تظهر أثناء التحليل، وتكون واضحة للقاري والمطلع، **محمد الجوهري1980م، ص61، (1).**

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تقدم المفاهيم والمصطلحات الآتية:

1- مفهوم الفساد: C0rruption

إن الفساد في اللغة: البطلان والاضمحلال، يقال فسد الشيء أي بَطَلَ واضمحَل وأصله في اللاتينية Rum0ele بمعنى شيء قد كسر، وهذا الشيء قد يكون لائحة مدونة، أو سلوك أخلاقي أو اجتماعي، وغالباً ما يكون قاعدة إدارية، ولكي تكسر هذه القاعدة فإنه يجب أن تكون دقيقة وشفافة وهناك عنصر آخر؛ وهو أن الموظف الذي يكسر القاعدة يستخلص منفعة واضحة لنفسه أو لأسرته أو لأصدقائه أو لعشيرته، **فيتوتانزي 1995م، ص25، (2)**

2ــ مفهوم الفساد الإداري: Administrative Corruption

عرفة البنك الدولي على أنه سوء استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة. [1]

وعرفته الأمم المتحدة على أنه إساءة استعمال سلطة عامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويتيح هذا عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء وطرح مناقصة عامة لتحقيق مصلحة خاصة له، **هيئة الأمم المتحدة، 1990م، ص4-5 (3)**

ـ التعريف الإجرائي للفساد الإداري من خلال المؤشرات الآتية:

1- المؤشرات الاجتماعية: يقصد بها العوامل البيئية ذات التأثير الاجتماعي على المنظمة وسلوك الأفراد فيها، وتتكون البيئة الاجتماعية من مجموعة من الأفراد لهم قيم وتقاليد وطبائع يتفاعلون مع بعضهم البعض، وهذه القيم والتقاليد تشكل الخصائص التي يلتف حولها السكان، وتوثر في سلوكهم اتجاه المنظمة، **البنك الدولي 1997م، ص111 (4).**

2- ويعرف إجرائياً: على أنها توظيف الانتماءات العائلية والقبلية لتحقيق مصلحة خاصة في محيط العمل الإداري في المؤسسة مما يسهم في الاضرار بمشروعات التنمية المستدامة.

3- المؤشرات السلوكية: ويقصد بها المخالفات الإدارية السلوكية التي يرتكبها الموظف في الإدارة وتتعلق بمسلكه الشخصي والذي يعكس من خلاله تصرفاته السيئة. وتعرف إجرائياً على أنها نمط سلوكي اجتماعي ووسيلة تستخدم من قبل طرفين لتحقيق منافع خاصة.

4- المؤشرات الثقافية: يتجسد الفساد الثقافي في ثلاث مكونات: الثقافة كمحتوى والمثقف كحامل لها، والثقافة كآليات ووسائط، والمكونات الثلاثة تمثل منظومة متكاملة وجزءً من منظومة أكبر، فإن فهم الفساد الثقافي بمكوناته الثلاثة لا يتحقق إلا في إطار منظومة كلية. ومن ثم فإن آفة الفساد الثقافي هي تلك التي تصيب هذه النواة الصلدة فيصيب الخلل النسيج المجتمعي برمته، ومن ثم فإن الفساد الثقافي هو الذي يصيب منظومة قيم وأخلاق المجتمع الليبي ومعتقداته انطلاقًا من أن الثقافة ليست مجرد أنماط الحياة الاعتيادية مأكلًا ومشربًا وسلوكًا ولكنها أيضًا وبدرجة أساسية المعتقدات والرؤى والأفكار السائدة في مجتمع ما أو المتقابلة أو المتنافسة أو المتصادمة مع منظومات أخرى وافدة. وليست الأخيرة مجرد سبيل من سبل التثقف الطبيعي الحر الذي تواجهها عامة ثقافات الشعوب على مدار الأزمان والأماكن. حيث أن هذه الثقافات الوافدة وخاصة في ظل الفضاءات المفتوحة للعولمة تهدف حالياً لتحويل الغلبة السياسية إلى غلبة ثقافية أو دينية. أو بمعنى؛ أدق تهدف لتصبح الغلبة الثقافية آخر حلقات استحكام الهيمنة من مشروع حضاري مغاير على المشروع الحضاري الذي ينتمي إليه الشعب الليبي، ذلك المشروع الذي يمر بتآكل وتدهور نظرًا لتآكل منظومة قيم المجتمع وما لذلك من ارتباطات بمنظومات المجتمع الأخرى.

5- المؤشرات المالية: يتجسد الفساد المالي في شكل من أشكال الاستيلاء على المال العام الذي يقع بين أيدي الإنسان كان موظفاً أو مكلف بإدارة المال العام أو مكلف برعايته والمحافظة علية، وفي هذه الحالات يمكن أن يحوله إلى مرحلة الانتفاع به أياً كانت قيمته، وسواء استولى عليه الموظف بنفسه أو سهل له عن طريق غيره بقصد الاستيلاء عليه، **(أحمد الشمري، 2010م، ص28،(5).**

خامساً - النظريات المفسرة للإهمال الإداري المتعمد في مشاريع التنمية المستدامة:

تمهيد:

إن الإهمال والتقصير وعدم أداء الواجبات في الأعمال الوظيفية في الإدارة الحكومية هو الإضرار الذي ينعكس على برامج التنمية المستدامة، كما يؤدي الإهمال المستمر في القطاعات الإدارية، إلى تراجع الاقتصاد وضعف التعليم والصحة، واتساع الفواق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم والبلديات وتخلف البينية التحتية للمجتمعات، وزيادة الفقر والجوع، وضعف الموارد البشرية والمؤسسية، ومن بين عوامل مواجهة الإهمال لتحقيق التنمية المستدامة ودعم التنمية المحلية بالتركيز على الأقاليم والمناطق والبلديات المهمشة وتوفير الحد الأدنى من الخدمات لنشر ثقافة الإتقان عبر تحفيز العمل الجاد ومحاولة الحد من التقصير الإداري والمؤسسي.

إن الإهمال البيئي من خلال استنزاف الموارد مثل نوعية الهواء والماء والتربة...؛ وبمعنى آخر تدمير النظم الإيكولوجية وانقراض الحياة البرية واتساع رقعة التلوث.

من خلال ما تقدم عرضه حول النظريات المفسرة لظاهرة الإهمال ودورها في الإضرار بمشاريع التنمية المستدامة نستعرض أهم النظريات لهذه الظاهرة وهي فيما يلي:

1- نظرية الإهمال المجتمعي:

ظهرت هذه النظرية من خلال أعلامها (جيمس ويلون وجورج كيلخ) منذ عام 1982م، وهي ومن اهم النظريات التي تفسر فشل مشاريع التنمية المستدامة وبالأخص في الدول النامية، والتي تنص على أن غياب الحافز وضعف الأداء، وإهمال مظاهر الفوضى والتخريب المتعمد في البيئة المجتمعية، وتقليل الأجر للعامل أو الموظف، انعكس عنه تراجع الموظف أو العامل عن أداء واجباته المنوطة به وتكاسله عن إنجاز المهام المطلوبة منه بالكفاءة والسرعة الممكنة، وغياب الحوكمة المحاسبة، مما ترتب عنه الإضرار بمصالح العمل ومصالح العملاء ويعد هذا أسلوب

مخالف للقانون، بالإضافة إلى حرمته شرعاً لكونه نوعاً من خيانة الأمانة، وتدمير لمشاريع التنمية المستدامة (6) - http:// www. scribd.com

2- **نظرية النظم البيئية:**

تشير النظرية البيئية(أو الايكولوجية)إلى مجموعة من الأفكار والنماذج العلمية التي تفسر كيفية تأثير البيئة المحيطة بسياقتها المختلفة على سلوك الأفراد، وتموهم، وتطور مجتمعاتهم ومن بين أعلام هذه النظرية الأمريكي (لبرونفنيرينر) الذي تطرق للإهمال المهدد البيئي والإنمائي حيث أن نمو الفرد يتشكل من خلال أنظمة بيئية مترابطة بدءاً من البيئة المحيطة والتحديات المتنوعة، مثل جودة المياه وندرة المياه وتلوث الهواء وتغير المناخ وأمن إمدادات الطاقة وفقدان التنوع البيولوجي وإدارة النفايات، كما أدى تراكم إساه الأنسان للبيئة جراء الإهمال وعدم تحمل المسؤولية إلى تدمير البيئة عن قصد أو بدون قصد.

إن نمو الفرد يتأثر بسلسلة من النظم البيئية المترابطة بداء من البيئة المحيطة المباشرة مثل الأسرة. https//www.slmiypsychology .(7)

سادساً ـــ الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 ــ نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي تم الحصول عليها في جانبيها النظري والميداني.

وتعرف الدراسات الوسطية على أنها " هي دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة أحداث أو أوضاع معينة، **محجوب الفايدي،1994م، ص82،(9).**

ولذا تعد الدراسات الوصفية إحدى الأساليب العلمية التي يستخدمها الباحث في الدراسات الميدانية بغية الحصول على معلومات وبيانات معينة تخص فئة محددة من المجتمع،

ومن خلال ذلك الأسلوب يتمكن الباحث من وصف طبيعة الظاهرة المقصودة بالدراسة وتحليل العوامل المسببة لها ووصف الأثار الاجتماعية والثقافية الناجمة عنها.

2ـــــ مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي:

يتمثل المجال الجغرافي في هذه الدراسة المجتمع المحلي، لمدينة بني وليد وهي تقع جنوب مدينة طرابلس وعلى مساحة (180) كيلو متر، بين خطي طول (30-15) شرقاً وبين خطي عرض (31-32) شمالاً، وتقع في منطقة الاستقبال بين الصحراء والجبل في القبيلة، وهي المنحدرات الجنوبية لجبال (نفوسة) التي تفصلها عن حافة الحماده الحمراء، ويحدها من الشمال مدينة ترهونة، ومن الغرب غريان، ونسمة، ومن الجنوب الشويرف وودان ومن الشرق تاورغاء ومصراته وزليتن، بلعيد **البرغوثي، 2000م، ص39، (10)**

ويقدر عدد سكانها بحوالي 90.000 نسمة حسب تعداد مدينة بني وليد 2006م، **الهيئة العامة للإحصاء، 20062م،(11)**

ب- المجال البشري: ويتمثل في العاملين بالقطاع الوظيفي في بلدية بني وليد.

ج- المجال الزمني: لقد اجريت الدراسة الميدانية في الفترة من 2026/6/1م.

3ـــــ منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة الراهنة المنهج العلمي، بوصفه منهجاً يوفر مهماً للظاهرة أكثر دقة من ذلك المبنى على الانطباعات الذاتية والتصورية، ويؤدي إلى تطوير وتفسير على درجة عالية من الدقة للظاهرة ومكوناتها، **مصطفى التير، 1986م، ص17، (12)**

ويمثل المنهج الوصفي التحليلي التفسيري أحد أساليب المنهج العلمي، ولذا بعد المنهج الوصف أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية لمناسبة للظاهرة موضوع الدراسة.

4ـــــ مجتمع الدراسة الحالية:

هو مجموع العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بني وليد أثناء إجراء الدراسة الميدانية، والتي نريد منه الحصول على بيانات منه أو عنه.

أما عينة الدراسة فهي جزء من ذلك الكل من العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بني وليد، ثم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية نسبية تمثل الخصائص العامة للمجتمع المراد دراستة. -

5ـــــ عينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع الوظيفي في بلدية بني وليد وبناء على ذلك؛ فإن مجتمع الدراسة هو جملة العاملين بالقطاع الوظيفي في المراقبات الإدارية ببلدية بني وليد.

إن الفساد الإداري لا يقتصر على قطاع بعينه، او يصدر من موظفين معنيين، بل يشمل الجميع في القطاعات الوظيفية.

ومن هنا نرى من الأهمية اختيار عينة عشوائية طبقية نسبية، من المراقبات الإدارية ببلدية بني وليد كما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول رقم (1) يوضح عدد القطاعات المختارة للدراسة وعدد العاملين بها في بلدية بني وليد.

الرقم	اسم القطاع	عدد العاملين بالقطاع	حجم العينة المختارة 2%	نسبة 2%
▪	التعليم	7203	144	%36
▪	الصحة	5486	110	%28
▪	الزراعة	2610	52	%13
▪	القوى العاملة	1672	34	%8
▪	الاقتصاد والصناعة	1400	28	%7
▪	المواصلات	1391	27	%6
المجموع		19.762	395	%100

* - المصدر/ مراقبة الخدمات المالية – بلدية بني وليد.

لقد تم اختيار هذه المراقبات الخدمية، نظراً لأهميتها، وما تلعبه من دوراً بارزاً في عملية التنمية المستدامة والاجتماعية في مدينة بني وليد، إضافة إلى التنمية الخدمية.

يعتبر الحجم الملائم للعينة، هو ذلك الحجم الذي يعكس خصائص المجتمع المدروس، وهذا لا يعتمد على حجم العينة فحسب، وإنما يعتمد على مدى التباين داخل هذا المجتمع، فكما كان المجتمع غير متجانس، كانت الحاجة إلى عينة كبيرة، والعكس كانت الحاجة إلى عينة كبيرة الحجم وتقل عندما يكون المجتمع متجانساً، **عبدالله الهمالي،2003م، ص236، (13).**

كما يعتمد الحجم المناسب للعينة على عدد من العوامل، أهمها هدف الدراسة، ونوع تحليل البيانات والإمكانيات المتوفرة للباحث وعنصر الزمن، **مصطفى التير، مرجع سابق ذكره، (14).**

وقد تم استخراج حجم عينة الدراسة الكلي، وهو " 395" مفردة بناء على ما ورد في الجدول رقم (1) وبناء على ما أشار إليه (كرنيري ومورجان) الذي تطور تحديد الحجم الأمثل للعينات، بناء على حجم المجتمع الكلي للدراسة، ففي هذه الدراسة بلغ حجم مجتمع الدراسة من القطاعات المختارة (19.762) مفردة ولذا رأى الباحث ان الحجم المناسب للعينة 2٪ وبذلك يكون " 395" مفردة.

وبهدف الحصول على العينة المناسبة، ممثلة لمعالم مجتمع الدراسة، سوف يتم تطبيق إجراءات سحب العينة العشوائية الطبقية النسبية، على مجتمع الدراسة، حيث يعتبر الأسلوب الأنسب لسحب العينة في هذه الدراسة، والتي تتيح لاختيار العشوائي لمفردات العينة بشكل متساوي وإتاحة الفرصة للجميع في المشاركة.

وقد تم استخراج عينة الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

$$\frac{\text{عدد العاملين في القطاع الوظيفي في كل مراقبة}}{\text{العدد الكلي لمجموع العاملين في القطاعات الوظيفية المختارة للدراسة}} \times 100$$

$$\text{قطاع التعليم} = \frac{7203}{19.762} \times 100 = \%36$$

$$\text{قطاع الصحة} = \frac{5486}{14.762} \times 100 = \%28$$

$$\text{قطاع الزراعة} = \frac{2610}{14.762} \times 100 = \%13$$

$$\text{قطاع القوى العاملة} = \frac{1672}{19.762} \times 100 = \%8$$

$$\text{قطاع الاقتصاد والصناعة} = \frac{1400}{19.762} \times 100 = \%7$$

$$\text{قطاع المواصلات} = \frac{1391}{19.762} \times 100 = \%6$$

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع في كل قطاع على حده} \times \text{نسبة العينة } 2\%}{100}$$

وكانت كالتالي :

$$\text{قطاع التعليم} = \frac{2 \times 7203}{100} = 144$$

$$\text{قطاع الصحة} = \frac{2 \times 5486}{100} = 110$$

$$\text{قطاع الزراعة} = \frac{2 \times 9610}{100} = 52$$

قطاع القوى العاملة $= \frac{2\times1672}{100} = 34$

قطاع الاقتصاد والصناعة $= \frac{2\times1400}{100} = 28$

قطاع المواصلات $= \frac{2\times1391}{100} = 27$

6ـــ تحديد مجالات المقياس:

لقد اتضح لنا من خلال الأطر النظرية التي تناوله موضوع الدراسة، والذي يتمثل في أنه ظاهرة اجتماعية منحرفة تصدر من أشخاص وليس من عامة الناس لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية ضيقة على حساب المصلحة العامة، وعن طريق الوظيفة العامة المكلفون بها بالقانون، وعادة هذا الانحراف يصدر من أفراد بمحض إرادتهم وهي عادة تكون ظاهرة اجتماعية تتأثر بالثقافة البيئية التي يعيشون فيها والتي تعبر عن قيم وعادات واعتقادات وتقاليد تعكس سلوكهم المنحرف.

وعلى ضوء ذلك قام الباحث قياس الفساد الاداري والاجتماعي من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية والسلوكية والثقافية والمالية ومدى تأثيرهم على عملية التنمية المستدامة في المجتمع.

وبعد عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والمختصين للتحكيم والعمل بتوجيهاتهم وملاحظاتهم، خضعت الاستمارة الى دراسة استطلاعية وذلك للحكم على مدى ملائمة فقراتها الى علاج ظاهرة الفساد وقياس بعض المؤشرات التي تناولها الباحث وتلافي الصعوبات التي يمكن أن تواجه المبحوثين أثناء جمع البيانات، إضافة إلى تجريب المقياس مبدئياً ومن خلال دراسة استطلاعية قام بها الباحث على عينة من المبحوثين من العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بن وليد قوامها 30 مفردة بهدف التأكد من وضوح وسلامة فقرات الاستمارة، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية على عينة الدراسة، انتهت الدراسة إلى الأخذ بالملاحظات التي تحصل عليها الباحثين من خلال الدراسة الاستطلاعية، وتم استبعاد وإضافة الى الاستمارة حتى تكون ملائمة إلى مجتمع الدراسة، وكذلك توضيح الغموض في كثير من الاسئلة التي طرحت على المبحوثين.

وقد اجرى الباحث حساب معامل (ألفا كرونباخ) لبيان إمكانية الاعتماد على أسئلة الاستبيان بصورة صحيحة وأوضحت نتائج تطبيق معاملة الصدق والثبات وكانت

النتيجة (0.878) وبذلك اتضحت للباحث أن جميع قيم معامل الصدق والثبات أكبر من (0.60) وهذا يدل على إمكانية الاعتماد على جميع فقرات الاستمارة.

وبعد إجراء التحكيم على الاستمارة وقياس الصدق والثبات وأهمية الاستمارة في صورتها النهائية، اشتملت الدراسة على عدة محاور الأول: على البيانات الأولية والمحور الثاني: اشتمل على مجالات الفساد والأكثر انتشاراً في رأي المبحوث والمحور الثالث: اشتمل على مؤشرات الفساد الإداري والمحور الرابع: واشتمل على مؤشرات الفساد السلوكي، والمحور الخامس على ومؤشرات الفساد الثقافي والمحور السادس: اشتمل على مؤشرات الفساد المالي.

7ً ــ أساليب التحليل الإحصائي:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات ثم الاستعانة بالحاسب الآلي والاعتماد على برنامج SPSS21، ومن خلال ذلك تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. لتوصيف متغيرات الدراسة وكذلك الأهمية النسبية.

عرض وتحليل البيانات محور البيانات الاولية

الجدول رقم (2) يوضح بيانات صفات عينة الدراسة.

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العمر					
	1	اقل من عشرين	3	.8	5.0	1.48
	2	20 – 25	35	8.9		
	3	26 – 31	43	10.9		
	4	32 – 37	78	19.7		
	5	38 – 44	113	28.6		
	6	45 – 50	71	18.0		
	7	51 – فاكثر	52	13.2		
المجموع			395	%100		
2	الجنس					
	1	ذكر	214	54.2	1.0	0.49
	2	أنثى	181	45.8		
المجموع			395	%100		
3	المستوى التعليمي					
	1	امي	2	0.5	**5.00**	**0.78**
	2	ابتدائي	/	/		
	3	اعدادي	8	2.0		

	4	ثانوي	91	23.0		
	5	جامعي	240	60.8		
	6	ماستر	41	10.4		
	7	دكتوراه	13	3.3		
المجموع			395	%100		
4	نوع الوظيفة التي تعمل بها					
	1	موظف اداري	200	50.6	1.00	1.55
	2	رئس وحده	26	6.6		
	3	رئس قسم	64	16.2		
	4	مدير إدارة	43	10.9		
	5	وظائف أخرى متنوعة	62	15.7		
المجموع			395	%100		
5	الدرجة الوظيفية المصنف عليها					
	1	الأولى __ الثانية	1	.3	5.00	1.08
	2	الثالثة ـــــ الرابعة	2	5.		
	3	الخامسة ـــــ السادسة	18	4.6		
	4	السابعة ـــــ الثامنة	68	17.2		
	5	التاسعة ـــــ العاشرة	134	33.9		
	6	الحادية عشر ـــــ الثانية عشر	125	31.6		
	7	الثالثة عشر ـــــ الرابعة عشر-	45	11.4		
	8	الخامسة عشر ـــــ فكثر	2	.5		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (2) أن 28.6٪ من المبحثين يقعون في الفئة العمرية (38-44)

وأن 19.7% تتراوح أعمارهم ما بين 37-32 سنة؛ وإن 18% تتراوح أعمارهم ما بين 50-45 سنة؛ و13.2% تتراوح أعمارهم 51 فأكثر؛ وأن 10.9% فإن أعمارهم ما بين 31-26 سنة؛ وأن 8.9% فإن أعمارهم ما بين 25-20 سنة؛ وأن 0.8% فأعمارهم أقل من 20سنة.

وإن 54.2% من أفراد العينة هم من الذكور؛ وأن 45.8 من الإناث، وان 60.8 ٪من المبحوثين مستوى تعليمهم جامعي و23.0 ٪ مستوى تعليمهم ثانوي، وان ما بنسبته 10.4 % مستوى تعليمهم ماجستير، وان ما بنسبته 3,3 % مستوى تعليمهم جامعي، وما بنسبته 2.0 % مستوى تعليمهم اعدادي، وما بنسبته 0,5 % مستواهم امي ، في الوقت نفسه لم نجد احد من العينة مستواهم ابتدائي. وحول نوع الوظيفة التي يتقلدها افراد العينة اتضح التالي ، ان ما بنسبته 50.6 % يعملون في مهنة موظف اداري و16.2 % يعملون بوظيفة رئيس قسم و 5.7 % يتقلدون مناصب

مختلفة و10.9 % يتقلدون وظيفة مدير ادارة ، بينما نجد ان 6.6 % يتقلدون وظيفة رئيس وحدة .وان 33.9% من المبحوثين درجتهم، الوظيفية ما بين التاسعة والعاشرة؛ و31.6% فإن درجتهم الوظيفية بين الحادية عشر والثانية عشر؛ و 17.2% من المبحوثين درجتهم الوظيفية بين السابعة والثامنة؛ و11.4% درجتهم الثالثة عشر والرابعة عشر؛ و4.6% درجتهم الخامسة والسادسة؛ و0.50% درجتهم الثالثة والرابعة؛ وأيضاً 0.50% درجتهم الخامسة عشر فأكثر؛ حيث إن 30% وهي الأقل درجة من المبحوثين فإنها تقع ما بين الأولى والثانية من الدرجات الوظيفية.

ـــ ونستنتج من بيانات هذا الجدول الآتي :

اغلب افراد العينة يقعون في الفئة العمرية (38- 44) وتعتبر هذه الفئة من الشباب وهي مهمة جداً حسب رائي الباحث في قياس مؤشرات الفساد التي تمت دراستها ، كما استنتجنا من الدراسة ان اغلب افراد العينة مستوهم جامعي وهدا مؤشر يفيد جداً في قياس المؤشرات وكذلك اتضح من خلال الدراسة ان اغلب العينة درجاتهم الوظيفية عالية وهذا مؤشر اخر مفيد للدراسة .عرض وتحليل البيانات بمحور المجالات الأكثر فساداً في الدولة حسب راي المبحوث

الجدول رقم (3) يوضح مجالات الفساد الأكثر انتشاراً في الدولة حسب رائي المبحوث.

ر.م	اولاً	ما هي مجالات الفساد الأكثر انتشارا في الدولة حسب رائيك؟	العدد	النسبة	الوسط	الانحراف المعياري
1		السرقة؟				
ج	1	منتشرة بكثرة جدا	300	75.9	1.00	0.55
	2	الى حدما	75	19.9		
	3	غير موجودة اطلاقا	20	5.1		
المجموع			395	%100		
2		اختلاس المال العام ؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	299	75.7	1.00	0.52
	2	الى حدما	81	20.5		
	3	غير موجودة اطلاقا	15	3.8		
المجموع			395	%100		
3		تداول الوساطة في القطاعات الوظيفية في مؤسسات الدولة ؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	275	69.6	1.00	0.53
	2	الى حدما	107	27.1		
	3	غير موجودة اطلاقا	13	3.3		
المجموع			395	%100		
4		المحاباة وتقديم الأصدقاء والاقارب؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	260	65.8		0.59

	2	الى حدما	113	28.6	1.00	
	3	غير موجودة اطلاقا	22	5.6		
المجموع			395	%100		
5	تحويل الخدمات الوظيفية العامة الى مساعدة الى الأقارب والمعارف ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	248	62.8	1.00	0.63
	2	الى حدما	117	29.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	30	7.6		
المجموع			395	%100		
6	استخدام موارد وعائدات المصلحة العامة الى حسابات كبار موظفي الدولة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	236	59.7	1.00	0.70
	2	الى حدما	109	27.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	50	12.7		
المجموع			395	%100		
7	طلب الرشوة واعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات بمختلف انواعها؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	219	55.4	1.00	0.59
	2	الى حدما	155	39.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	21	5.3		
المجموع			395	%100		
8	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة عند تقلد المناصب السيادية؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	286	72.4	1.00	0.50
	2	الى حدما	100	25.3		
	3	غير موجودة اطلاقا	9	2.3		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (3) أن 75.9٪ من المبحثين يرون ان ظاهرة السرقة منتشرة بكثرة جداً

وأن 19.0% من المبحوثين جابوا إلى حد ما بالنسبة لظاهرة السرقة في الدولة؛ وأن 5.10% من المبحوثين كانت إجابتهم حول ظاهرة السرقة غير موجودة في الدولة. وأن 75.7% من المبحوثين يؤكدون على ظاهرة اختلاس المال العام للدولة؛ وإن 20.5% من المبحوثين فغنهم كانت إجابتهم بـ (إلى حد ما) بالنسبة لظاهرة اختلاس المال العام؛ وإن 3.80% قد قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة " اختلاس المال العام". وأن 69.6% من المبحوثين يؤكدون على إن ظاهرة تداول الوساطة في القطاعات الوظيفية في مؤسسات الدولة منتشرة بكثرة؛ و27.1% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" لهذه الظاهرة؛ وإن 3.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 65.8% من المبحوثين يؤكدون على انتشار ظاهرة المحاباة

وتقديم الاصدقاء والأقارب في مؤسسات الوظيفية في الدولة؛ وأن 28.6% كانت إجابتهم: إلى حد ما"؛ و5.6% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 62.8% من المبحوثين يؤكدون على انشتار ظاهرة تحويل الخدمات الوظيفية العامة إلى مساعدة الأقارب والمعارف؛ بينما 29.6% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ و7.6% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 59.7% من المبحوثين إن استخدام موارد وعائدات المصلحة العامة تذهب إلى حسابات كبار موظفي الدولة منتشرة بكثرة جداً؛ وأيضاً تبين لنا من خلال هذا الجدول إن 27.3% من المبحوثين كانت إجابتهم "إلى حد ما" في حين إن 12.7% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً. وأن 55.4% من المبحوثين يؤكدون على انتشار وبكثرة جداً على ظاهرة طلب الرشوة وإعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات في الدولة بمختلف أنواعها؛ وإن 39.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ في حثين 5.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 72.4% من المبحوثين يؤكدون على انشار وبكثرة جداً لظاهرة تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة عند تقليد المناصب السيادية؛ بينما إن 35.5% من المبحوثين كانت إجابتهم (إلى حد ما) لهذه الظاهرة؛ في حين إن 2.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة.

ـــ ونستنتج من بيانات هذا الجدول الآتي:

ان اغلب افراد العينة أكدوا ان السرقة والاختلاس وسو استخدام الوظيفية العامة منتشرة جداً وهذا دليل واضح وجلي لأفراد عينة الدراسة وبما يزيد 80 % وهو امر مؤكد على وجود الفساد.

عرض وتحليل البيانات بمحور الفساد السلوكي ودوره في إعاقة التنمية المستدامة

الجدول رقم(4) يوضح البيانات المتعلقة بمؤشر الفساد السلوكي ودوره في إعاقة التنمية في ليبيا.

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	303	76.7	1.00	0.49
	3	الى حدما	81	20.5		
	3	غير موجودة اطلاقا	11	2.8		
المجموع			395	% 100		
2	سرقة وتمليك السيارات والأجهزة الخاصة بالدولة دون الرجوع الى سند قانوني ؟					

	1	منتشرة بكثرة جدا	232	58.7	1.00	0.65
	2	الى حدما	127	32.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	36	9.1		
المجموع			395	%100		
3	بيع ممتلكات الدولة دون الرجوع الى مؤسسات العامة صاحبة الملكية الحقيقية ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	212	53.7	1.00	0.67
	2	الى حدما	143	36.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	40	10.1		
المجموع			395	%100		
4	تغيير شكل المدن والاعتداءات على الشكل الجمالي للمخططات العامة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	242	61.3	1.00	0.59
	2	الى حدما	132	33.4		
	3	غير موجودة اطلاقا	21	5.3		
المجموع			395	% 100		
5	التقصير والإهمال المتعمد من قبل المسؤولين على القطاعات الضرورية في حياة الناس (الصحة والتعليم)؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	271	68.6	1.00	0.50
	2	الى حدما	117	29.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	7	1.8		
المجموع			395	%100		
6	بيع الادوية وافساد المرافق الصحية العامة وسرقة المعامل متعمد ولا رقابة تحد من ذلك؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	223	56.5	1.00	0.68
	2	الى حدما	128	32.4		
	3	غير موجودة اطلاقا	44	11.1		
المجموع			395	%100		
7	وجود عقود عمل بأسماء وهمية ترهق كاهل القطاع الوظيفي وتحرم المستحقين الفعليين للوظيفة					
	1	منتشرة بكثرة جدا	228	57.7	1.00	0.57
	2	الى حدما	150	38.0		
	3	غير موجودة اطلاقا	17	4.3		
المجموع			395	%100		
8	التعامل بمبدأ الجهوية والقبلية الضيقة في تقديم الخدمات العامة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	262	66.3	1.00	0.50
	2	الى حدما	127	32.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	6	1.5		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (4) أن 76.7٪ من المبحثين يرون ان ظاهرة الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع منتشرة بكثرة جداً، وأن 76.7% من المبحوثين يؤكدون على انتشار وبكثرة جداً لظاهرة الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع؛ في حين إن 20.5% من المبحوثين كانت إجابتهم " غلى حد ما" حول هذه الظاهرة؛ بينما

2.8% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً. وإن 58.7% من المبحوثين يؤكدون على وجود ظاهرة سرقة وتمليك السياسات والأجهزة الخاصة بالدولة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين غن 32.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ بينما 9.1% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 53.7% من المبحوثين إن ظاهرة بيع ممتلكات الدولة دون الرجوع إلى المؤسسات العامة صاحبة الملكية والحقيقة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 36.2% من المبحوثين قالوا " إلى حد ما" موجودة هذه الظاهرة؛ بينما 10.10% من المبحوثين أكدوا على إنها غير موجودة اطلاقاً. وإن 61.3% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة تغير شكل المدن والاعتداء على الشكل الجمالي للمخططات العامة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 33.4% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" انتشار هذه الظاهرة؛ بينما 5.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 68.6% من المبحوثين يؤكدون على إن التقصير المتعمد والإهمال من قبل المسؤولين على الدولة في القطاعات الضرورية في حياة الناس " التعليم – الصحة" منتشرة بكثرة جداً؛ في حين أن 29.6% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" بينما 1.8% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذا التقصير. وإن 56.5% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة بيع الأدوية، وإفساد المرافق الصحية العامة وسرقة المعامل تعتمد ولا رقابة تمد من ذلك منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 32.4% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ بينما 11.1% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذ الظاهرة. وإن 57.7% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة وجود عقود عمل بأسماء وهمية ترهق كامل القطاع الوظيفي وتحرم المستحقين الفعليين للوظيفة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين 38.0% من المبحوثين كانت إجابتهم "إلى حد ما"؛ بينما 4.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 66.3% من المبحوثين يؤكدون على إن التعامل بمبدأ الجهوية والقبلية الضيقة في تقديم الخدمات العامة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين 32.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" بينما 1.5% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة.

ـــ ونستنتج من بيانات هذا الجدول التالي : ان الفساد السلوكي في المجتمع من اكبر أنواع الفساد في الدولة الليبية وخصوصاً بعد 2011م .

ثامناً ـ النتائج المتعلقة بمحور البيانات الأولية:

هذا المحور يقيس بيانات صفات العينة والتي تمثل المتغيرات التي تتضمن عمر المبحوث وجنسه والمستوى التعليمي ونوع الوظيفة التي يعمل بها ن الدرجة الوظيفية المصنف عليها المبحوث، ومن خلال هذه المتغيرات المستقلة التي ضمنها الباحتين للدراسة توصلت الى النتائج الآتية:

1- معظم افراد العينة من الذكور وهم بنسبة (54.2 %).

2- معظم افراد العينة مستواهم العلمي (جامعي) وبنسبة 60.8 % ، وهذا مؤشر يعطينا نتيجة جيده في الوقت نفسة لم نجد نسبة تذكر في مستوى الابتدائي، بينما الأمي لا تتجاوز 0.5 % .

3- معظم افراد العينة نوع وظيفتهم التي يعملون بها موظف اداري وهم بنسبة 50.6 %.

4- معظم افراد العينة الدرجات الوظيفية المصنفون عليها هي (التاسعة والعاشرة) وهم بنسبة 33.9 % وهذا مؤشر يشير الى ان معظم المبحوثين درجاتهم الوظيفية عالية أي من المستوى الجامعي فما فوق .

تاسعاً ـ النتائج المتعلقة بمحور مجالات الفساد الأكثر انتشاراً في الدولة حسب رائي المبحوث :

اسفرت الدراسة على النتائج الآتية :

1 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 75.9 % من المبحوثين يؤكدون ان ظاهرة السرقة منتشرة بكثرة جداً .

2 ــ معظم افراد العينة وبنسبة 75.7 % من المبحوثين يؤكدون ان ظاهرة اختلاس المال العام في الدولة الليبية منتشرة بكثرة جداً .

3 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 69.6 % من المبحوثين يؤكدون ان تداول الوساطة في قطاعات الوظيفة العامة منتشرة بكثرة جداً .

4 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 65.8 % من المبحوثين يؤكدون ان المحاباة وتقديم الاداء والاقارب في قطاعات الوظيفة العامة منتشرة بكثرة جداً .

5 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 62.8 % من المبحوثين يؤكدون ان تحويل الخدمات الوظيفية العامة الى مساعدة الأقارب والمعارف منتشرة بكثرة جداً .

6 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 59.7 % من المبحوثين يؤكدون ان استخدام موارد وعائدات الملحة العامة الى حسابات كبار موظفي الدولة منتشرة بكثرة جداً .
7 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 55.4 % من المبحوثين يؤكدون ان طلب الرشوة واعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات بمختلف أنواعها منتشرة بكثرة جداً .
8 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 72.4 % من المبحوثين يؤكدون ان تغليب الملحة الخاصة على الملحة العامة عند تقلد المناصب السيادية في الدولة منتشرة بكثرة جداً .
عاشراً ـ النتائج المتعلقة بمحور الفساد السلوكي ودوره في إعاقة التنمية وافشال الدولة:

بيان تضارب المصالـــح:
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

ـ قائـــمة المـــــراجع:

1 - محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية، م سجل العرب، القاهرة، 1980م .
2 – فيتوتانزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، مجلة التمويل والتنمية، العدد سبتمبر، 1995م
3 – هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومات، ترجمة نادر احمد ابوشيخة ، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 199م ، .
4- ه البنك الدولي، تقرير التنمية العام، 1997م .
5- احمد بن عبدالرحمن الشمري، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية، العدد 57، 2010م.
6 - http:// www. scribd.com
7-https//www.slmiypsychology
8- محجوب عطية الفايدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م.
9- بلعيد البرغوثي، رسالة ماجستير منشورة، قدمت لكلية الآداب جامعة الفاتح سابقاً، 2000م.
10- الهيئة العامة للإحصاء والتعداد، إحصاء 20006م.

11--مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1986م.
12- عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، 2003م.
13- مصطفى تعمر التير مرجع سابق ذكره.